للحوار والمشاركة، على الصعد كافة، من بينها، مثلاً، اللامركزية، والحكم المحلي، والاستقلال الثقافي الذاتي، وتقليل هامش تدخل السلطات المركزية في القضايا ذات الطابع المحلي والمناطقي، الاّ إذا تعلّق الأمر بقضايا الوحدة الاقليمية للدولة والأمن العام والسيادة.

أولاً: تطبيقات الحكم الذاتي في الاطار الاستعماري

أ ـ بورتوريكو:

كانت بورتوريكو مستعمرة أسبانية تنازلت عنها اسبانيا للولايات المتحدة الاميركية، وقامت الاخيرة بمنح سكانها الحكم الذاتي بعد استفتاء أجري للسكان في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٥٢، بموجب الدستور الحالي الصادر عن الكونغرس الاميركي، الذي نصّ على تشكيل حكومة ذاتية، وتتركّز السلطة التنفيذية في أيدي الحاكم العام الذي ينتخب انتخاباً حراً ومباشراً من الشعب لمدة أربع سنوات. كذلك تشكّلت السلطة التشريعية من مجلسين أحدهما للشيوخ والآخر للنواب، وتشكل مجلس من السكرتيرين لمعاونة الحاكم العام وهو جهاز استشاري. وفي الوقت نفسه، احتفظت الولايات المتحدة الاميركية بحق تعيين قاض ونائب عام جنباً الى جنب مع القضاء المحلي. وقد علّق الرئيس الاميركي، دوايت ايزنهاور، في رسالته الى الامم المتحدة استقلال بورتوريكو على رغبة السلطة التشريعية، حيث أوصى بمنحها الاستقلال بمجرد ان تعرب عن رغبتها فيه[٦]. وتتمتع بورتوريكو، الآن، بحكم ذاتي داخلي مع احتفاظها بعلاقة اتحادية مع الولايات المتحدة الاميركية[٧].

وكما نلاحظ، فالحكم الذاتي لبورتوريكو أُقرّ بموجب قانون داخلي صادر عن الكونغرس، وان تنظيم السلطة التشريعية والتنفيذية جاء على غرار النظام المعمول به في دولة «الأصل»، أي الولايات المتحدة الاميركية، التي تقوم بتقرير مسائل الدفاع والشؤون الخارجية.

ب ـ غرينلاند:

تعتبر جزيرة غرينلاند من أحدث المستعمرات التي حصلت على الحكم الذاتي. وكانت الجزيرة من أكبر المستعمرات الدانماركية منذ رحلة المستكشف الدانماركي هانس اجيد (Hans Egede) في العام ١٧٢١. وحتى الحرب العالمية الثانية، كانت شؤون الجزيرة تدار من العاصمة كوبنهاغن. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت منظمات محلية وحكومية تستقر في الجزيرة كمستشاري المجالس المنتخبة، وكان هناك مجلسان أحدهما للشمال والآخر للجنوب، وتمّ اندماج المجلسين في مجلس واحد العام ١٩٦٠.

وأصبحت الجزيرة، منذ العام ١٩٥٣، جزءاً لا يتجزأ من الدانمارك طبقاً للدستور الجديد. والجدير بالاشارة ان الجمعية العامة للامم المتحدة وافقت على هذا الضم في العام ١٩٥٤ وذلك بعد أن أعلن ممثلو غرينلاند موافقتهم على الدستور المعدّل الذي أقر الالحاق، وأعقب ذلك قيام الحكومة الدانماركية بتطبيق خطة شاملة للتنمية تتوافق والوضع الجديد للجزيرة والذي أقره ممثلوها والسلطات الدانماركية على حدّ سواء[٨].

لقد حصلت غرينلاند على مطلبها في الحكم الذاتي عقب الاستفتاء الذي أُجري في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ وطبق فيها الحكم الذاتي في أيار (مايو) ١٩٧٩. وطبقاً لهذا النظام، يقوم شعب